
التطبيع
القطري - الإسرائيلي
تناقض
السياسة الخارجية القطرية
في الخطاب والممارسة

ملخص

تتناول هذه الدراسة الخلفيات التاريخية والسياسية للعلاقات القطرية الإسرائيلية منذ نشأتها في تسعينيات القرن الماضي وحتى اليوم، مبيّنةً كيف تحولت هذه العلاقة من اتصالاتٍ سرية محدودة إلى تنسيقٍ سياسي واقتصادي وأمني يخدم المصالح الإسرائيلية في المنطقة، تحت غطاء الوساطة والحياد الدبلوماسي، وتحلل الدراسة تطوّر العلاقات خلال مرحلةٍ مفصليةٍ من تاريخ القضية الفلسطينية، **مع** استجلاء العوامل التي أسهمت في تشكيل مسار هذه العلاقة وتطورها، **و**تقييم انعكاساتها السلبية على مسار القضية الفلسطينية كما تسعى الدراسة إلى إبراز ما تنطوي عليه هذه العلاقات من تداعيات محتملة تمسّ السيادة القطرية بأبعادها السياسية والاستراتيجية.

وتكشف الدراسة أنّ الدوحة، رغم خطابها الإعلامي الداعم للقضية الفلسطينية، كانت من أوائل الدول الخليجية التي فتحت قنوات تواصل غير معلنة مع تل أبيب، وسعت إلى ترسيخ وجودها الإقليمي عبر استثمار تلك العلاقة كورقة ضغط على جيرانها العرب، وكوسيلةٍ لاكتساب الحماية الغربية والأمريكية، كما تُبرز الدراسة الدور المزدوج الذي لعبته قطر، حيث استخدمت شعار دعم «المقاومة» لتلميع صورتها شعبياً، في حين كانت تُنسّق مع المسؤولين الإسرائيليين في مجالات الطاقة، والاتصالات، والوساطة مع حركة حماس بما يخدم استراتيجيات إسرائيل الأمنية، وترى الدراسة أن هذا النهج القطري لا يعكس

استقلالاً في القرار السياسي بقدر ما يجسد ارتهاناً استراتيجياً لإملاءات واشنطن وتل أبيب، وتوظيفاً للدبلوماسية الناعمة لتقويض الموقف العربي الموحد من التطبيع.

وفي الختام، تؤكد الدراسة أن العلاقة القطرية الإسرائيلية تمثل نموذجاً صارخاً لـلازدواجية السياسية في العالم العربي، إذ تجمع بين شعارات المقاومة العاطفية وسياسات التطبيع الواقعية، التي جعلت من قطر أداة فعالة في خدمة المشروع الإسرائيلي لإعادة تشكيل خريطة التحالفات في الشرق الأوسط.

المقدمة

منذ استقلالها عام 1971، انتهجت دولة قطر موقفًا عربيًا تقليديًا يقوم على دعم القضية الفلسطينية واعتبار إسرائيل كيانًا معاديًا للأمة العربية وتجريم التطبيع معها، واتّسم الخطاب القطري في المحافل الدولية، خلال تلك الفترة بالوضوح في دعم القضية الفلسطينية ورفض سياسات الاحتلال، انسجامًا مع الإجماع العربي السائد آنذاك، وقد عبّرت الدوحة عن هذا الموقف من خلال مشاركتها في حظر تصدير النفط إلى الدول الداعمة لإسرائيل خلال حربي عامي 1973 و 1982، التزامًا بسياسات التضامن العربي التي أرستها جامعة الدول العربية، وباعتبار النفط أداة ضغط سياسي يمكن توظيفها لخدمة القضايا القومية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، كما ساندت قطر منظمة التحرير الفلسطينية سياسيًا وماليًا، واستضافت ممثلين عنها على أراضيها، وأسهمت بفاعلية في القمم العربية التي أكدت الموقف الجماعي الرافض لأي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل قبل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة، و استمر هذا النهج ثابتًا طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات، حيث التزمت قطر بخطاب قومي يربط بين مسار التحرر الوطني العربي ومناهضة المشروع الصهيوني، بما يعكس تمسكها بمبادئ التضامن العربي والدفاع عن الحقوق الفلسطينية.

وفي مطلع التسعينيات، شكّل مسار التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل أحد أبرز التحولات السياسية خلال العقود الأخيرة، إذ انتقل من الاتصالات السرية واللقاءات غير المعلنة إلى اتفاقيات رسمية وعلنية مثلت خرقًا جوهريًا للإجماع العربي

التقليدي الذي كان يشترط انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية قبل أي اعتراف أو علاقة معها.

وأسفرت اتفاقيات أوسلو عام 1993 عن فتح مسار جديد في علاقة إسرائيل بالعالم العربي، إذ أعادت تشكيل طبيعة الروابط السرية والمعلنة بينها وبين عدد من الدول العربية، فنتج عن ذلك إمّا تطبيعٌ رسمي للعلاقات، أو توسيعٌ للاتصالات الخفية التي كانت قائمة منذ زمن طويل، وتعود جذور بعضها إلى ما قبل إعلان قيام إسرائيل، حين كانت بعض الشخصيات العربية على تواصل مع شخصيات صهيونية.

ومع صعود الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم عقب إزاحته والده الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، شهدت السياسة القطرية تحولًا جوهريًا في موقفها من القضية الفلسطينية، إذ مثّل هذا الحدث نقطة انعطاف حاسمة في توجهات الدوحة الخارجية، فقد أعاد صعوده ترتيب أولويات قطر الإقليمية والدولية، حيث برز الانفتاح على إسرائيل كإحدى أبرز سمات هذه المرحلة، مُعلنًا بداية مسار تطبيعي غير مسبوق في منطقة الخليج، و انعكست هذه التحولات بوضوح على الموقف القطري من القضية الفلسطينية وعلى شبكة علاقاتها الإقليمية، خصوصًا في ظل الزخم الذي رافق اتفاقات أوسلو ومسار التسوية العربية الإسرائيلية في تسعينيات القرن الماضي.

وفي حين تمسّكت غالبية الدول العربية بموقف رافض للتطبيع واعتبرته خيانة للثوابت القومية، اختارت قطر اتجاهاً مغايراً عبر إقامة قنوات اتصال علنية وسرّية مع تل أبيب تحت عناوين «الوساطة» و«السلام»، غير أن تطوّر هذه العلاقة أظهر لاحقاً أن الدوافع لم تكن محصورة في السعي للوساطة أو دعم

الاستقرار، بل كانت جزءاً من استراتيجية قطرية أعمق تهدف إلى توسيع نفوذها السياسي وتأمين مظلة حماية غربية أميركية في مواجهة الضغوط الإقليمية، كما استُخدم التطبيع أداةً لتعزيز موقع الدوحة التفاوضي في خلافاتها مع بعض جيرانها الخليجيين، إذ رأت القيادة القطرية في العلاقة مع إسرائيل جسراً للوصول إلى واشنطن ووسيلة لترسيخ حضورها كفاعل إقليمي مؤثر يتمتع بغطاء سياسي وأمني غير مباشر عبر البوابة الإسرائيلية.

وفي المقابل بذلت إسرائيل جهودا كبيرة لاختراق دول الخليج العربي وترسيخ التطبيع معها بدعوي عدم وجود حدود مشتركة بينها وتلك الدول، بما يعني عدم وجود نزاع بين الطرفين وتسارعت خطواتها نحو توطيد علاقاتها مع هذه الدول، في مسارٍ لم يكن وليد اللحظة بل نتاجا لاستراتيجية إسرائيلية بعيدة المدى تسعى إلى اختراق البيئة العربية من الداخل وإعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة لصالحها، وقد أدركت تل أبيب أن الأنظمة الخليجية، بما تمتلكه من ثروات اقتصادية ونفوذ إعلامي ودور سياسي متزايد، تمثل بوابةً مثالية لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية.

ولم تكن قطر استثناءً من هذه الاستراتيجية، بل شكلت بحكم موقعها ودورها الإعلامي والسياسي حالة خاصة من التغلغل الإسرائيلي غير المعلن، والمدخل الأنسب لتطبيع ناعمٍ يخدم مصالحها ويغسل صورتها العدوانية أمام الرأي العام العربي، فمن خلال القنوات الدبلوماسية غير الرسمية، ومبادرات الوساطة، والانفتاح على بعض الأوساط الغربية والإسرائيلية، سعت الدوحة إلى تقديم نفسها كـ"وسيط محايد"، بينما استفادت إسرائيل من هذا الانفتاح لتثبيت حضورها في قلب الخليج

والتأثير في مواقف بعض الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية، واستطاعت تحقيق أهدافها التي لم تتوقف علي التطبيع السياسي، بل تجاوزها إلى اختراق اقتصادي وأمني وإعلامي يهدف إلى تقويض الموقف العربي الموحد، وتحويل العدو التاريخي إلى شريك محتمل في مواجهة قوى إقليمية أخرى وبالتالي تطويع الموقف العربي لصالح رؤية تل أبيب الأمنية والسياسية و شرعنة وجودها في المنطقة وتوسيع نفوذها الاستراتيجي عبر البوابة الخليجية، وخصوصًا القطرية.

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات القطرية الإسرائيلية

1. بدايات الاتصال مطلع التسعينات



صورة لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991

ترجع بدايات التوجه القطري نحو التطبيع مع إسرائيل إلى مطلع التسعينيات، وتحديدًا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 التي

أسهمت في إعادة رسم موازين القوى في المنطقة وإضعاف الموقف العربي الموحّد، وقد مثّلت مشاركة قطر في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991 ، إلى جانب معظم الدول العربية، الخطوة الأولى في مسار الانفتاح على التسوية السياسية مع إسرائيل تحت الرعاية الأمريكية.

وفي أعقاب توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ساد في عدد من العواصم العربية، بما فيها الدوحة، أجواء من "التطبيع الحذر"، حيث شرعت قطر في تخفيف لهجتها الإعلامية تجاه إسرائيل وأبدت استعدادًا لإعادة تقييم سياسة المقاطعة، دون أن تتخذ في تلك المرحلة أي خطوات رسمية مباشرة، وفي هذا السياق، شهد العام نفسه أول اتصال سياسي معلن بين الجانبين، حين التقى وزير الخارجية القطري، حمد بن جاسم آل ثاني، بنظيره الإسرائيلي على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، وتلاه في عام 1994 أول لقاء دبلوماسي علني مباشر، عندما عقد يوسي بيلين، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، اجتماعًا مع السفير القطري لدى الولايات المتحدة، عبد الرحمن بن سعود، الذي أعرب خلاله عن استعداد بلاده للتعاون مع إسرائيل ودعم ما عُرف بـ"مسار السلام".

و في عام 1995 شارك وزير الإعلام القطري عبد العزيز بن حمد الكواري، ممثلا عن حكومة قطر في جنازة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، في إشارة رمزية إلى استمرار التواصل بين الجانبين، وهكذا شكلت هذه المرحلة من التسعينيات الأساس العملي لبناء العلاقات القطرية الإسرائيلية، من خلال سلسلة من اللقاءات والمواقف التي مهدت لاحقًا لإقامة قنوات اتصال سياسية واقتصادية أكثر وضوحًا.

ويكشف سامي ريفيل، أول رئيس لمكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، في كتابه "قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية" عن تفاصيل البدايات الفعلية لمسار التطبيع بين قطر وإسرائيل، ويذكر أن هذه الفترة شهدت اتصالات مكثفة على الصعيد الدبلوماسي، بين مسؤولين إسرائيليين وكبار الشخصيات القطرية، ومن أبرز هذه الاتصالات اللقاء الذي جمع وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني بنظيره الإسرائيلي إيهود باراك على هامش مؤتمر الدول المانحة للفلسطينيين في باريس في يناير عام 1996. كما تلت ذلك لقاءات أخرى مع صُنّاع القرار في الدوحة ومستشاريهم المقربين خلال الأشهر التالية، وأعقب تلك الاتصالات بحث إمكانية الانتقال إلى مرحلة جديدة تتمثل في إقامة علاقات رسمية وفتح مكاتب تمثيل للمصالح المتبادلة، على غرار ما قامت به في تلك الفترة كلّ من المغرب وتونس وسلطنة عمان، غير أن قطر، بخلاف تلك الدول، واجهت ضغوطًا إقليمية شديدة من محيطها الخليجي، ولا سيما من المملكة العربية السعودية ذات الثقل السياسي والموقف المحافظ، الأمر الذي جعل القيادة القطرية تتريّث وتنتظر اللحظة السياسية المناسبة للإقدام على هذه الخطوة[1]، مؤكدًا أن المبادرة لم تكن إسرائيلية المنشأ، بل جاءت بمبادرة قطرية مباشرة أثارت دهشة الدوائر السياسية في تل أبيب نفسها، وأوضح ريفيل أن الأمير السابق حمد بن خليفة آل ثاني هو من قام بتوجيه دعوة رسمية لبيريز وسعى بإلحاح إلى إقامة علاقات مع إسرائيل، في محاولة منه لاكتساب شرعية خارجية تغطي انقلابه على والده وتمنحه اعترافًا سياسيًا دوليًا [2]، حيث عرضت قطر على الجانب الإسرائيلي إقامة تعاون اقتصادي وتسهيلات تجارية مقابل دعم اللوبي الصهيوني لنفوذها في الولايات المتحدة، إذ عملت الدوحة على تقديم التقارب مع تل أبيب كعربون صداقة وولاء سياسي، ويستشهد ريفيل في كتابه بالتصريح الذي أدلى به

الأمير القطري لقناة "MBC" التلفزيونية بعد ثلاثة أشهر فقط من توليه الحكم ويقول فيه إن هناك خطة لمشروع غاز بين قطر وإسرائيل والأردن يجري تنفيذها حيث طالب الأمير القطري بإلغاء الحصار الاقتصادي المفروض من جانب العرب على إسرائيل[12]

ويُعدّ هذا المسار، أول اختراق إسرائيلي حقيقي لمنطقة الخليج العربي، إذ فتحت قطر الباب أمام وجودٍ دبلوماسي واقتصادي وإعلامي غير مسبوق لإسرائيل في المنطقة، ما مثّل سابقة خطيرة أسهمت في تقويض الإجماع العربي وإضعاف الموقف الجماعي الداعم للقضية الفلسطينية.

ولم تكن محاولات إسرائيل لفتح قنوات اتصال مع دول الخليج العربي مجرد تحركات عفوية أو بدافع السعي إلى السلام، بل جاءت كجزء من خطة استراتيجية مدروسة تهدف إلى التغلغل في منطقة الخليج لما لها من أهمية جيوسياسية وثروات اقتصادية ضخمة، وإلى إضعاف ما تبقّى من الموقف العربي الموحد تجاهها، فإسرائيل، التي عجزت لعقود عن نيل اعتراف الشعوب العربية بشرعيتها، رأت في بعض الأنظمة الخليجية، وعلى رأسها قطر بوابةً مثالية لتطبيعٍ تدريجيٍ وناعمٍ يحقق مصالحها ويُعيد تشكيل صورتها العدوانية في الوعي العربي.

2. افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة 1996



صورة من استقبال أمير قطر حمد بن خليفة لشمعون لبيريس

في عام 1996، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريس بزيارة رسمية إلى قطر خلال عهد الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، حيث حظي باستقبال كامل المراسم، شمل أداء التحية العسكرية ورفع العلم الإسرائيلي وعزف النشيد الوطني لإسرائيل، وخلال الزيارة، عقد بيريس لقاءات مع الأمير و وزير الخارجية القطري، وانتهت الزيارة بافتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من العلاقات المعلنة بين البلدين.

ولم يكن افتتاح المكتب التجاري خطوة عابرة أو نتيجة لضغوط خارجية، بل جاء في إطار سياسة قطرية محسوبة لإعادة تموضع الدوحة على الخريطة السياسية الإقليمية، حتى ولو كان ذلك على حساب الثوابت العربية والموقف الموحد من الكيان الصهيوني، فقد كانت قطر من أوائل الدول الخليجية التي فتحت

قنوات اتصال سرية مع تل أبيب قبل أن تُعلن عن هذه العلاقة تحت غطاء "التعاون الاقتصادي".

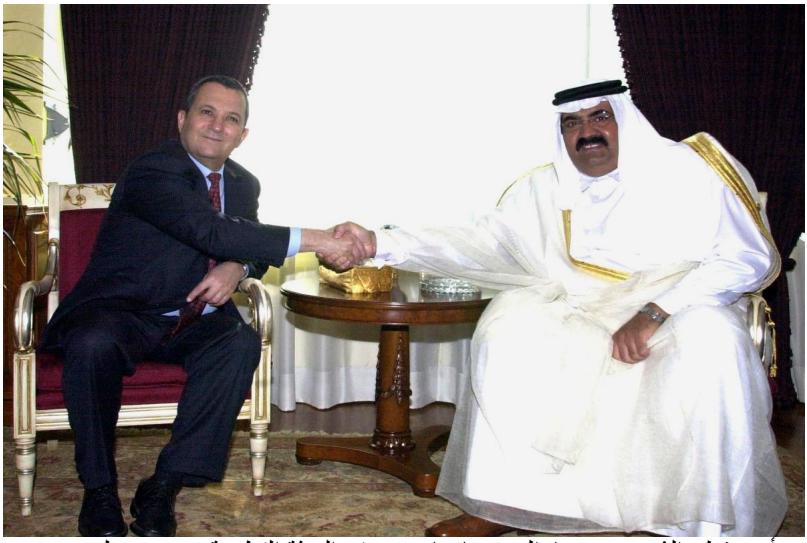
ورغم إعلان الدوحة أن المكتب ذو طابع اقتصادي وفني بحت، فإن طبيعته ووظائفه جعلت منه سفارة بحكم الأمر الواقع، إذ كان يرأسه دبلوماسي يحمل رتبة سفير في الخارجية الإسرائيلية، ويؤدي مهاما تماثل ما تقوم به البعثات الدبلوماسية، بما في ذلك التنسيق مع السلطات القطرية وتسهيل التواصل مع الشركات والمؤسسات المحلية، ومع ذلك، أصرت قطر على أن الخطوة لا تمثل تطبيعا سياسيا، بل تأتي في سياق الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجالات الزراعة والطاقة والمياه، ضمن أجواء "السلام" التي أعقبت اتفاق أوسلو ومؤتمر مدريد، مؤكدة أن المكتب لا يعني اعترافا رسميا بإسرائيل بل مجرد قناة اقتصادية مؤقتة دعما لجهود التسوية، وتشير إحدي البرقيات الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية التي سربت من قبل ويكيليكس أن المكتب الإسرائيلي كان بمثابة سفارة إسرائيلية في قطر نظرا للمهام المنوطة به**[3]**.

أما إسرائيل، فقد قدّمت المكتب إلى الرأي العام الدولي باعتباره إنجازاً دبلوماسياً وخطوة نحو "السلام الإقليمي"، ومؤشرا على رغبة قطر في تعزيز التعاون بين شعوب المنطقة في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والتعليم، غير أن الواقع كان مختلفا، إذ شكّل المكتب خرقا واضحاً للإجماع الخليجي والعربي، ومعبراً لتطبيع تدريجي فتح المجال أمام التغلغل الإسرائيلي في الخليج عبر الاقتصاد والإعلام والاتصالات، ليصبح البوابة الأولى لهذا الاختراق، وممهداً لخطوات تطبيعية لاحقة في دول أخرى، لكنها ظلت ترتبط بالبصمة القطرية كأول تجربة معلنة.

وعند افتتاحه، بدأ المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة نشاطا مكثفا، حيث شهدت الأيام الأولى توقيع تفاهمات اقتصادية أولية، وأعلنت شركتان إسرائيليتان عن اهتمامهما بالاستثمار في مشاريع للطاقة داخل قطر، وعقدتا اتصالات مباشرة مع مسؤولين ورجال أعمال قطريين، وفي خطوة رمزية بالغة الدلالة، أصبحت قطر أول دولة خليجية تربط شبكتها الهاتفية بإسرائيل، في إشارة إلى مستوى متقدم من الانفتاح في مجالات البنية التحتية والاتصال بين الجانبين.

وتم افتتاح المكتب في وقت كانت فيه الانتفاضة الفلسطينية لا تزال مشتعلة، ما جعل الخطوة مثيرة للجدل وصادمة للرأي العام القطري والعربي، ومع مرور الوقت، اتضح أن المكتب لم يكن مجرد إطار للتعاون الاقتصادي، بل غطاء لعلاقات سياسية وأمنية آخذة في التوسع، وحتى بعد إعلان إغلاقه لاحقاً، لم تنقطع قنوات الاتصال بين الجانبين، بل تحولت إلى مستويات أكثر سرية، وهكذا شكّلت تجربة فتح المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة محطة فارقة في مسار السياسة القطرية، حيث اتخذت من "البراغماتية السياسية" شعاراً لتبرير تقاربها مع إسرائيل، بينما كانت في جوهرها تنازلاً عن المبادئ وتخلياً عن دعم القضية الفلسطينية ومتجاهلة تمامًا الرأي العام الشعبي الرافض لأي شكلٍ من أشكال التطبيع مقابل مصالح محدودة للنظام الحاكم.

3. محطات الانقطاع المعلن والتجديد في الاتصال السياسي



أمير قطر الشيخ حمد وباراك يتصافحان في مقر البعثة القطرية في نيويورك

شهدت العلاقات القطرية الإسرائيلية منذ نشأتها مساراً مضطرباً اتسم بالتذبذب بين فترات من الانفتاح السياسي العلني، وأخرى من الانقطاع المعلن الذي لم يتجاوز حدود الخطاب الإعلامي، والذي لم يكن في حقيقته سوى إجراء شكلي يرمي إلى امتصاص الضغوط الإقليمية واحتواء الغضب الشعبي دون أن يعكس تغييراً جوهرياً في الموقف السياسي للدوحة، ويُظهر تتبّع تطوّر هذه العلاقات أنّ قطر تبنّت نهجاً من الازدواجية مكّنها من الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع تل أبيب، حتى خلال الفترات التي أعلنت فيها ظاهرياً القطيعة معها، و هذا ما اعترف به وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في تصريح له علي قناة فوكس نيوز حيث قال إن العلاقات القطرية الإسرائيلية لم تنقطع منذ 1997. **[4]**

- مع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية، سنة 2000 واجهت قطر اختباراً صعباً لموقفها المعلن تجاه القضية الفلسطينية، خاصة إثر استضافتها لمؤتمر القمة الإسلامية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، ففي حين بادرت معظم الدول العربية إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل تضامناً مع الشعب الفلسطيني، تمسكت الدوحة بالإبقاء على علاقاتها المفتوحة مع تل أبيب، الأمر الذي أثار اعتراضات عربية وإسلامية واسعة، وقد طالبت عدة دول بإغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة كشرط لعقد القمة على أراضيها، ملوّحةً بمقاطعتها أو بخفض مستوى تمثيلها إن لم تستجب الدوحة لذلك، وفي مواجهة هذا الضغط، أعلنت الدوحة قبيل انعقاد القمة إغلاق المكتب الإسرائيلي "تضامناً مع الموقف الإسلامي"، غير أنّ هذا الإعلان لم يتجاوز حدود الرمزية ، إذ لم تتقدّم قطر بأي إشعار رسمي لإسرائيل لإغلاق المكتب، فيما أكدت مصادر إسرائيلية أنّ تعليق نشاط المكتب كان مؤقتاً وبقرار من الجانب الإسرائيلي لدواع أمنية، وهو ما أكده رئيس المكتب حينها إيلي أفيدار في مقابلة تلفزيونية حيث صرح أن المكتب واصل عمله رغم ادعاء النظام القطري إغلاقه، مشيرا إلى أن النظام القطري تعمد الكذب علي شعبه والدول الإسلامية بادعاءه إغلاق المكتب وهو ما لم يحصل مطلقا حسب تعبيره **[5]**، وهو ما أشارت إليه برقية تم تسريبها عبر موقع ويكيليكس، وقد عكس هذا الموقف التناقض البنيوي في السياسة الخارجية القطرية بين الخطاب السياسي الذي يسعى لاكتساب الشرعية العربية والإسلامية، والممارسة العملية التي حافظت على انفتاح غير معلن تجاه إسرائيل رغم تصاعد الموقف الشعبي الرافض للتطبيع.



وزيرا خارجية قطر وإسرائيل في اجتماع في باريس سنة 2003

- فى الفترة بين 2001 –2005 تواصلت الاتصالات القطرية الإسرائيلية بصورة رسمية من خلال مشاركة وزير التعاون والبيئة روني ميلو في مؤتمر لمنظمة التجارة العالمية، وغير رسمية خلال هذه المرحلة، حيث أشارت مصادر دبلوماسية إلى لقاء جمع وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني بنظيره الإسرائيلي سيلفان شالوم في مايو 2003، ليكون بذلك أول مسؤول عربي يقبل بلقاء رسمي مع وزير خارجية إسرائيل في تلك الفترة وفي يناير 2005، التقى الوزيران مجدداً على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك، حيث جرى بحث إمكانية عقد قمة قطرية إسرائيلية، وقد دعا الوزير القطري خلال اللقاء إلى تبنّي "خطوات إيجابية" من الدول العربية تجاه إسرائيل عقب انسحابها من قطاع غزة، مقترحاً عقد لقاء عربي دولي بمشاركة الولايات المتحدة لتحديد رؤية مشتركة لمرحلة ما بعد الانسحاب، وأكدت تصريحات إسرائيلية في حينها أن الجانبين يعملان فعلاً على بلورة ترتيبات لعقد لقاء على مستوى القمة، ما عكس توجهاً

قطرياً نحو إعادة تنشيط التواصل السياسي مع إسرائيل ضمن رؤية عملية لتوظيف التطبيع كأداة دبلوماسية.

- في سنة 2007، وعلى الرغم من احتضان قطر لقيادات حركة حماس و إعلان دعمها للمقاومة الفلسطينية، فإن ذلك لم يمنع استمرار التواصل مع إسرائيل، حيث قام شيمون بيريز، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، بزيارة رسمية إلى الدوحة في يناير 2007، التقى خلالها عدداً من كبار المسؤولين القطريين، في خطوة تؤكد أن قنوات الاتصال السياسية بقيت مفتوحة رغم التناقض الظاهري في المواقف المعلنة.



- وشهد العام 2008 تطوراً لافتاً في مسار الانفتاح القطري على إسرائيل، تمثّل في الزيارة الرسمية التي قامت بها وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني إلى الدوحة، للمشاركة في منتدى دولي، حيث التقت بالأمير حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، ودعت

ليفني خلال كلمتها إلى إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، مشيدة بما وصفته بـ"النموذج القطري" في التعامل مع تل أبيب.
وقد قوبلت الزيارة بانتقادات حادة في الأوساط العربية، إذ اعتُبرت شكلاً من أشكال الاختراق الإسرائيلي للمنطقة الخليجية عبر قطر مستفيدة من خطاب الدوحة حول "الحوار والانفتاح"، واعتُبر هذا الانفتاح جزءاً من استراتيجية قطرية تسعى إلى إبراز نفسها وسيطاً مقبولاً لدى الغرب وإسرائيل.

- وعقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مطلع عام 2009، أعلنت قطر رسمياً قطع علاقاتها السياسية مع إسرائيل وإغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة، في خطوة قدّمتها وسائل الإعلام القطرية، وعلى رأسها قناة الجزيرة، بوصفها تعبيراً عن تضامن صادق مع الشعب الفلسطيني. غير أنّ هذا القرار لم يكن سوى إجراء رمزي، إذ سرعان ما اتضح أن قنوات الاتصال غير المعلنة بين الطرفين ظلت قائمة، سواء عبر اللقاءات الجانبية في المؤتمرات الدولية أو عبر قنوات استخبارية ودبلوماسية خلفية، وقد عبّر هذا النهج عن رغبة الدوحة في الحفاظ على توازن دقيق بين صورتها كداعم للمقاومة الفلسطينية من جهة، وضمان استمرار علاقاتها السياسية مع إسرائيل من جهة أخرى.

- وفي الأسبوع الأخير من أكتوبر 2023 شكّلت زيارة مدير جهاز الموساد الإسرائيلي دافيد برنياع إلى الدوحة محطة جديدة في مسار العلاقات القطرية الإسرائيلية أكدت استمرار التواصل بين الجانبين رغم غياب التمثيل الرسمي، إذ كشفت

تقارير موقع "أكسيوس" الأمريكي أنّ برنياع التقى خلال الزيارة كبار المسؤولين القطريين لبحث جهود الوساطة المتعلقة بإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والأجانب الذين احتجزتهم حركة حماس أثناء عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، وتعكس هذه الزيارة، التي جرت في سياق إقليمي بالغ الحساسية، عمق التنسيق الأمني والدبلوماسي بين الطرفين، وإن ظل في إطار من السرية التي تفرضها طبيعة الملفات المتداولة.



صورة لتصاعد الدخان في الدوحة بعد الهجوم الإسرائيلي

- و في التاسع من سبتمبر 2025 شنت إسرائيل هجوما علي مقرات سكنية بالعاصمة القطرية الدوحة، أسفر الهجوم عن استشهاد ضابط قطري وعناصر من وفد حماس المفاوض وجرح عدد من المدنيين، شكّل الهجوم محطة فارقة في مسار العلاقات بين قطر وإسرائيل، وأماط اللثام عن حقيقة الموقف القطري الذي قدّم المصالح السياسية الضيقة على حساب الكرامة الوطنية فبدل أن تتخذ الدوحة موقفًا حازمًا إزاء الاعتداء الذي طال سيادتها، اختارت امتصاص الصدمة عبر قنوات دبلوماسية غير معلنة، مكتفية باعتذار

إسرائيلي غير رسمي، سُوّق في الدوائر الضيقة على أنه "سوء تقدير تقني" لا أكثر.
ورغم أن قطر سعت جاهدة لتكريس مكانتها كوسيط رئيسي في صفقة من أجل تحرير الأسري الإسرائيليين، عبر الدور الذي أُوكل إليها من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنها تلقت ضربة قاسية تمثلت في قصفٍ إسرائيلي استهدفها، وسط صمتٍ وتغاضٍ من واشنطن، التي يفترض أنها الضامن لأمنها وحمايتها، ووجدت الدوحة نفسها بذلك أمام اهتزاز عميق في إحدى ركائز أمنها، وضربة مباشرة لسيادتها، مما أضعف صورتها وهزّ مكانتها الإقليمية التي طالما سعت إلى ترسيخها، والمفارقة أن قطر تعمل من خلال قيادة هذه الوساطات علي تعزيز أمنها، بافتراض مفاده أنه كلما زادت أهميتها الدولية، كلما زاد الاهتمام الخارجي بضمان استقرارها وأمنها.
وكان من المنتظر، في ضوء ذلك، أن تعيد قطر النظر في كثير من سياساتها، وفي مقدمتها التراجع عن جهود الوساطة ، مع احتمال أن تتجه إلى تكثيف تحركاتها الدبلوماسية المناوئة لإسرائيل كردّ فعل على ما اعتبر إهانة تمس كرامتها ودورها السياسي، غير أن ما زاد من حدة الجدل هو ما تلا ذلك من مشهد عناق وزير الخارجية القطري مع أحد ضباط جهاز المخابرات الإسرائيلية بعد الحادثه بأسابيع قليلة، خلال اجتماع في شرم الشيخ، في لحظةٍ كشفت حجم التقارب الفعلي بين الجانبين، إذ بدا التصرف القطري، في أعين كثير من المراقبين، بمثابة رسالة طمأنة لإسرائيل على استمرار التواصل والتنسيق، رغم ما بدا ظاهريًا من توتر أو تحفظ.



عناق بين وزير الخارجية القطري واللواء الإسرائيلي المتقاعد نيتسان ألون في شرم الشيخ

4. التطبيع المموه والعودة الناعمة المعلنة



صورة لأمير قطر تميم بن حمد يصافح الرئيس الإسرائيلي اسحق هرتسوغ في دبي

حافظت قطر على نهج التطبيع المقنّع مع إسرائيل، موظِّفة أدواتها الإعلامية والدبلوماسية لتبرير هذا المسار منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد شهدت تلك الفترة تناميًا ملحوظًا في العلاقات بين الجانبين، بالتوازي مع مساعي الدوحة

لتكريس صورتها كـ"وسيطٍ إقليميٍّ محايد" في النزاعات، ولا سيما في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، غير أن هذا الدور الذي اكتسى طابعًا إنسانيًا ودبلوماسيًا، شكّل في جوهره وسيلةً لتبرير الانفتاح التدريجي لقطر على إسرائيل، حيث جرى تسويق التطبيع الفعلي تحت شعار "الوساطة الإنسانية" باعتباره تحركًا دبلوماسيًا يخدم القضية الفلسطينية.

وبرز هذا الاتجاه بشكل أوضح عقب فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2007، حين تصدّرت قطر المشهد بوصفها وسيطاً بين إسرائيل وحركة حماس، متذرعةً بواجبها الإنساني في تخفيف معاناة سكان القطاع، وبضرورة التواصل مع جميع الأطراف لتحقيق التهدئة، غير أنّ هذا المسعى، الذي رُوّج له إعلامياً على نطاق واسع، ترافق مع تنسيق سياسي وأمني متزايد مع تل أبيب، تمثل في اللقاءات المعلنة بين مسؤولي الجانبين وفتح قنوات اتصال مباشرة تحت مسمى "الوساطة الإنسانية".

واستثمرت الدوحة هذا الدور لتقديم نفسها كـ"فاعل رئيسي" في الملف الفلسطيني، محاولةً إقناع الرأي العام القطري و العربي بأن اتصالاتها مع إسرائيل تمليها اعتبارات واقعية ودبلوماسية، غير أنّ النتائج على الأرض أظهرت محدودية هذه الوساطات، إذ لم تؤدِّ إلى تخفيف فعلي لمعاناة الفلسطينيين، بقدر ما منحت إسرائيل منفذاً آمناً للتواصل مع غزة، ومتنفساً سياسياً خفف عنها الضغوط الدولية الناجمة عن الحصار و الاعتداءات العسكرية.

إن ما يميز الدور القطري ليس مجرد انخراطه في قنوات الاتصال مع إسرائيل، بل المنطق الذي يستند إليه في تبرير ذلك، فبينما تحافظ معظم الدول العربية ولو على المستوى الشكلي على رفض التعامل المباشر مع الاحتلال خارج إطار تسوية

عادلة وشاملة، تبني قطر سياستها على مقولة "الوساطة الوظيفية" التي تزعم أنها تخدم السلم الإقليمي، وبهذا الطرح الملتبس، حوّلت الدوحة التطبيع إلى ممارسة مقبولة تُغلّف بخطاب دبلوماسي وإنساني، متجاوزة الإجماع العربي التقليدي، ومستخدمة دور الوسيط كغطاء سياسي وأخلاقي للتعامل مع إسرائيل دون الاصطدام بالموقف الشعبي الداخلي.

وفي النتيجة، أسهمت الممارسات القطرية في إضعاف أحد الركائز الأساسية للموقف العربي من القضية الفلسطينية، وهو مبدأ المقاطعة السياسية، وبعد توقيع "اتفاقات أبراهام"، لم تعد الدوحة تُخفي مستوى التنسيق القائم مع إسرائيل، والذي تجلى في الاجتماعات التي استضافتها، وفي التفاهمات المتعلقة بتحويل الأموال القطرية إلى غزة عبر آلية تخضع لإشراف إسرائيلي مباشر.

الفصل الثاني: التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني

1. الوساطة القطرية بين الموقف الإنساني والدور الوظيفي

شكّلت قطر خلال العقدين الأخيرين نموذجًا في السياسة الإقليمية، إذ حرصت على تقديم نفسها وسيطًا "محايدًا" في أزمات الشرق الأوسط، مستندةً إلى قدراتها المالية وشبكة علاقاتها الدولية الواسعة، غير أن تحليل مسار وساطتها، خصوصًا في الملف الفلسطيني الإسرائيلي، يكشف أنها تجاوزت البعد الإنساني المعلن لتتحول إلى وظيفة سياسية تُنفَّذ في إطار المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وتُستخدم فيها الشعارات الإنسانية لتغطية أهداف استراتيجية ترسمها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وبرز هذا البعد الوظيفي بوضوح في طريقة تعامل الدوحة مع ملف المساعدات الموجهة إلى غزة، إذ لم تكن تلك المساعدات أداة دعم إنساني محض، بل وسيلة ضغط سياسي وأمني متبادلة، فالمساعدات تُقدَّم أو تُجمَّد وفقًا للإيقاع الذي تحدده إسرائيل، وبما يخدم التوازنات التي تسعى واشنطن وتل أبيب للحفاظ عليها، ليتحوّل الدور الإنساني إلى أداة ضبط تُنفَّذ عبر قطر تحت عنوان "الوساطة الإنسانية"، وفي ظل رقابة إسرائيلية وأمريكية دقيقة على التحويلات المالية ومسارات إدخال المساعدات، مما يجعل الوسيط فاقدًا للاستقلالية الفعلية، ومتحركًا ضمن حدود مرسومة من قبل القوى الكبرى ،وهذا ما عبر عنه السفير الإسرائيلي في واشنطن بشكره لقطر علي إدخال المساعدات في غزة انسجاما

مع مصالح إسرائيل الظرفية بتغريدة علي حسابه شكر فيها قطر علي قبول طلب إسرائيلي بإدخال المساعدات لغزة في هذه الظرفية التي تخدم إسرائيل [7].

وفي تقرير نشره موقع «kapitalis » الناطق بالفرنسية في فبراير 2025، كُشف أن مدير جهاز الموساد الإسرائيلي يوسي كوهين قام بزيارة عمل إلى الدوحة، وهي الزيارة التي أزيح الستار عنها لاحقًا في مقابلة تلفزيونية لوزير الدفاع الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان على القناة الإخبارية 12، وأوضح ليبرمان أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أوفد كلًّا من كوهين وهرتزل هاليفي، قائد القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي حينها، إلى قطر لـ"حثّ المسؤولين القطريين على مواصلة تحويل الأموال إلى حركة حماس"، ووفقًا لما أورده موقع «ويلا» الإخباري الإسرائيلي، فقد استغرقت الزيارة أقل من 24 ساعة، التقى خلالها الوفد الإسرائيلي كلًّا من المبعوث القطري إلى غزة محمد العمادي ومستشار الأمن القومي القطري محمد بن أحمد المسند[8].

وعلى المستوى الاستراتيجي، ساهمت الوساطة القطرية في تكريس نهج "إدارة الصراع" بدل السعي لتسويته، إذ أصبحت القضية الفلسطينية تُدار كملف تقني وإداري بعيدًا عن بعدها التحرري والحقوقي، فكل جولة وساطة قطرية تنتهي بتهدئة مؤقتة تسبق جولة جديدة من التصعيد، في مشهد يضمن لإسرائيل استمرار السيطرة الميدانية وتقليص الضغط الدولي عليها، ويمنحها الوقت لمواصلة سياساتها الاستيطانية.

ويُضاف إلى ذلك أن الخطاب القطري يتسم بازدواجية لافتة، فهو يجمع بين التعاطف العلني مع غزة والحفاظ على علاقات

مفتوحة مع واشنطن وتل أبيب، وهذه الازدواجية ليست مجرد تناقض سياسي، بل استراتيجية متعمدة تتيح للدوحة الجمع بين صورتين متناقضتين، الأولى أمام الرأي العام العربي كمدافع عن القضية الفلسطينية، والثانية أمام الولايات المتحدة وإسرائيل كشريك موثوق قادر على إدارة التهدئة وضبط حركة حماس، وبهذا نجحت قطر في تسويق نفسها كوسيط مقبول من جميع الأطراف، لكنها في الواقع تؤدي وظيفة تخدم منظومة الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على القرار الإقليمي.

ولا يمكن تجاهل أن الدوحة تحتضن أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، ما يجعل استقلال سياستها الخارجية أمرًا مستبعدًا، فوجود قاعدة العديد، مركز العمليات الجوية الأمريكية في الشرق الأوسط، يضع الوساطة القطرية ضمن الإطار التنفيذي للاستراتيجية الأمريكية الأشمل في إدارة أزمات المنطقة، وبهذا المعنى، لا تمارس الدوحة وساطة مستقلة، بل تنفذ دورًا وظيفيًا يتبدّل إيقاعه تبعًا لمتطلبات واشنطن وتل أبيب، من تهدئة إلى ضغط، ومن تفاوض إلى تجميد.

لقد تحولت الوساطة القطرية، في جوهرها، إلى أداة من أدوات النفوذ الأمريكي والإسرائيلي، تُسهم في احتواء الأزمات وإطالة أمدها بدل إنهائها، فهي ترتدي عباءة العمل الإنساني بينما تخدم مصالح استراتيجية تضمن استمرار الوضع القائم، وتُبقي الحصار على غزة ضمن حدود "الهدوء القابل للإدارة". و بدل أن تكون قطر طرفًا فاعلًا في رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، أصبحت حلقة في منظومة تُطبع الحصار وتديره بمرونة محسوبة.

كما أن دورها خلال الحرب الأخيرة على غزة عكس هذا البعد الوظيفي بوضوح، إذ ساهمت في ترويج الرواية الإسرائيلية الرسمية حول أهداف الحرب، وساعدت في تمرير مقولات تتعلق بـ"استعادة المخطوفين" و"القضاء على القدرات العسكرية لحماس"، رغم أن الوقائع الميدانية أثبتت أن هذه الأهداف لم تكن سوى ذرائع لتبرير استمرار العمليات.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الوساطة القطرية لا تعبّر عن موقف إنساني مستقل، بل عن وظيفة سياسية منظّمة ضمن الاستراتيجية الأمريكية، جعلت من الدوحة فاعلًا تابعًا يُنفّذ سياسات القوى الكبرى تحت شعار "الوساطة الإنسانية"، لتغدو عمليًا حارسًا على بوابة الحصار لا رافعًا له.

2. قطر غيت تجسيد العلاقات الخفية بين قطر وإسرائيل

تشكل قضية "قطر غيت" مثالًا بارزًا على الأبعاد غير الرسمية للعلاقات بين قطر وإسرائيل، حيث كشفت التحقيقات الإسرائيلية في عام 2025 عن تلقي عدد من مساعدي رئيس الوزراء الإسرائيلي أموالًا من جهات مرتبطة بالحكومة القطرية بهدف تحسين صور تها في إسرائيل، و تشير الأدلة إلى استخدام قطر لشركات علاقات عامة وأدوات مالية لترويج مصالحها وتلميع صورتها لدى صناع القرار والجمهور الإسرائيلي وتعكس "قطر غيت" الطبيعة السرية والمتعددة الأبعاد للعلاقات بين البلدين، إذ لا تقتصر على الدبلوماسية الرسمية، بل تشمل النفوذ الإعلامي والمالي وتوضح أن العلاقة القطرية الإسرائيلية تمتد إلى ما هو أبعد من التعاون الظاهر في الوساطة أو الدبلوماسية العلنية، وهكذا لجأت الدوحة إلى توظيف المال والإعلام وشركات العلاقات العامة للتأثير على الرأي العام وصنّاع القرار في

إسرائيل، بهدف تحسين صورتها وترويج مصالحها، ويعكس ذلك ازدواجية في الخطاب القطري بين المواقف العلنية الداعمة للقضية الفلسطينية والممارسات الواقعية التي تميل إلى التطبيع غير المعلن.

3. التطبيع الاقتصادي

تمثل العلاقة الاقتصادية بين قطر وإسرائيل حالة فريدة ومعقدة، تتسم بالغموض وغياب القنوات الرسمية للتعاون التجاري المباشر، فبينما لا توجد رحلات جوية مباشرة بين البلدين، ولا مكاتب تمثيلية رسمية، ولا اتفاقيات ثنائية معلنة لتنظيم التبادل الاقتصادي، تشير التقارير إلى استمرار أشكال غير معلنة من التعاون، غالبًا عبر وسطاء وشركات متعددة الجنسيات في دولة ثالثة.

وتكشف الإحصاءات التجارية الرسمية المحدودة بعض ملامح هذا التعاون غير المباشر؛ إذ بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى قطر عام 2012 نحو 1.2 مليون دولار معظمها من الآلات، ومعدات الحاسوب، والأجهزة الطبية. في المقابل، بلغت الواردات القطرية من إسرائيل عام 2013 حوالي 353 ألف دولار، ورغم ضآلة هذه الأرقام، فإنها تشير إلى استمرار تبادل تجاري محدود و مع غياب الاعتراف الدبلوماسي الرسمي ، وتكشف تسريبات وتقارير اقتصادية دورية عن وجود معاملات مالية وتجارية تفوق الأرقام الرسمية المعلنة، إذ تشير إحدى برقيات "ويكيليكس" إلى أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين يبدو ظاهريًا محدودًا، لكنه في الواقع أكبر بكثير من المعلن. [9]

- **مذكرة الغاز 1995**

يُعد 31 أكتوبر 1995 نقطة انطلاق التعاون الاقتصادي المعلن بين قطر وإسرائيل، حين تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن نقل الغاز، وهي الأولي في تاريخ العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع منطقة الخليج، وقد وقّع الاتفاق كلٌّ من وزير الطاقة الإسرائيلي آنذاك جونين ساغيف، ونائبة رئيس مجلس إدارة شركة "إنرون" الأمريكية ريبكا مارك، ممثلة لفرع الشركة في قطر، ونصّت المذكرة على منح "إنرون قطر"حقوق استغلال الغاز الطبيعي المستخرج من "حقل الشمال"، الأمر الذي عُدّ خطوة مهمة في اتجاه كسر الحظر الاقتصادي العربي المفروض على إسرائيل آنذاك، وجعل من قطر أول دولة خليجية تقدم علنًا على اتفاق من هذا النوع.

وفي العقدين الأولين من الألفية الجديدة، لعبت قطر دورًا محوريًا في تعزيز التعاون غير المباشر في مجال الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي المسال، ومع صعودها كأكبر مصدر عالمي للغاز، أصبحت شريكًا مهمًا في خدمة مصالح اقتصادية غربية وإسرائيلية، سواء عبر قنوات تجارية محدودة أو من خلال

شركات متعددة الجنسيات، وقد شكل قطاع الطاقة آنذاك أداة وظيفية للتقارب غير الرسمي بين الدوحة وتل أبيب، خصوصًا في إطار التنافس على مشاريع الغاز في شرق المتوسط.

و سبق أن أبدت قطر استعداها عام 2011 تزويد إسرائيل بالغاز وإلى مدة غير محدودة وبأسعار رمزية، بعد توقف إمدادات الغاز المصري إلى إسرائيل عام 2011 نتيجة التفجيرات المتكررة لخط الأنابيب في سيناء، وظهرت تقارير إعلامية في بعض الصحف العربية والإسرائيلية تتحدث عن استعداد قيام قطر بتزويد إسرائيل بالغاز.

- التعاون في مجال الألماس

شهد نوفمبر 2021 توقيع اتفاق تجاري غير مسبوق بين قطر وإسرائيل في مجال تجارة الألماس، سمح بانضمام الدوحة إلى قائمة الدول المعترف بها ضمن نظام تجارة الماس العالمي، وفتح الباب أمام التجار الإسرائيليين لدخول الأراضي القطرية وافتتاح مكاتب تمثيلية هناك وقد تجلى استمرار هذا المسار في مشاركة وفد إسرائيلي في مؤتمر دولي للألماس بالدوحة عام 2025، ما عكس استمرارية التواصل الاقتصادي غير الرسمي،

رغم المعارضة السياسية المعلنة من جانب قطر لاتفاقات التطبيع، ويُنظر إلى هذا الاتفاق على أنه تعبير عن نهج قطري مزدوج يجمع بين مواقف سياسية رافضة للتطبيع ومصالح اقتصادية واقعية تسعى إلى تنويع قنوات النفوذ.

- **البعد العسكري – الصناعي والأمني**

توسّعت العلاقات الاقتصادية لتشمل الجانب العسكري الصناعي، رغم التكتم الشديد علي هذه الصفقات، فقد أشار الضابط الإسرائيلي السابق ورئيس معهد "ميمري" إيغال كرمون" إلى أن قطر اقتنت معدات متقدمة لسلاح الجو من شركات إسرائيلية، بما في ذلك خوذ قتالية حديثة.

وفي 10 يونيو 2025، كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن توقيع شركة "إلبت" للصناعات العسكرية الإسرائيلية عقودًا مع قطر تجاوزت قيمتها 100 مليون دولار ، فيما بلغت قيمة صفقات شركة "رفائيل" عشرات الملايين، وأشارت الصحيفة كذلك إلى أن رئيس شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية زار الدوحة أكثر من عشرين مرة، واستقبل أيضا في إسرائيل وفدًا

قطريًا رفيع المستوى لجولة ميدانية داخل مقر الشركة، قبل أن تتوقف هذه الاتصالات عقب أحداث 7 أكتوبر 2023.

4. التنسيق العسكري والأمني

رغم حرص الجانب القطري على إبقاء طبيعة علاقاته الأمنية بإسرائيل في دائرة الكتمان الشديد، فإنّ معطيات وتسريبات متفرقة تكشف من حينٍ لآخر عن وجود مستوى من التنسيق الأمني والاستخباراتي بينهما، وتُظهر بعض الوثائق والتقارير المسربة أنّ هذا التنسيق لم يكن طارئًا، بل أخذ طابعًا مؤسسيًا متقطعًا منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،

وتدلّ هذه المؤشرات على أنّ العلاقة الأمنية بين الطرفين تمثّل أحد أكثر أوجه التطبيع حساسيةً وغموضًا، نظرًا لارتباطها بمجالات الاستخبارات ومكافحة ما يُسمّى "التهديدات الإقليمية المشتركة"، وهو ما يجعلها بعيدة عن التداول العلني، لكنها في الوقت ذاته تشكّل مكوّنًا مهمًا في فهم طبيعة العلاقات القطرية الإسرائيلية في بعدها غير المعلن.

ونشرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية تقريرًا استقصائيًا، استند إلى وثائق عسكرية أمريكية مسرّبة، كشفت فيه عن استمرار التعاون العسكري بين ضباط من الجيش الإسرائيلي ونظرائهم من ست دول عربية خلال الفترة الممتدة من عام 2022 حتى عام 2025، وذلك في إطار عضوية هذه الدول في القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم)، التي تتخذ من قاعدة العديد الجوية في قطر مقرًا إقليميًا لها.

ووفقًا للتقرير، فإن الدول الست هي: مصر، الأردن، قطر، السعودية، البحرين والإمارات، حيث تعمل جميعها في إطار ما وصفته الوثائق بـ "الهيكل الأمني الإقليمي"، وهو مظلة تنسيقية تشرف عليها الولايات المتحدة، وتشمل اجتماعات وتدريبات عسكرية مشتركة، وتبادلًا لمعلومات الرصد والرادار الجوي، حتى خلال فترة الحرب الإسرائيلية على غزة.

وأوردت الصحيفة أن اجتماعًا بارزًا عُقد في مايو 2024 داخل قاعدة العديد، جمع مسؤولين عسكريين كبارًا من إسرائيل وعدة دول عربية، وكشفت إحدى الوثائق أن الوفد الإسرائيلي وصل

إلى القاعدة مباشرة عبر قنوات عسكرية مغلقة لتجنّب المرور بنقاط الدخول المدنية في قطر، تفاديًا لأي انكشاف إعلامي.

وأكدت الصحيفة أن الاجتماعات والتدريبات المشتركة بين الجانبين الإسرائيلي والعربي تكررت أثناء حرب غزة، وشملت برامج تدريبية في قواعد أمريكية حول كشف الأنفاق وتدميرها في إشارة إلى تلك التي تستخدمها حركة حماس، وأضافت أن الكويت وسلطنة عمان لم تشاركا في تلك الأنشطة، غير أنهما كانتا تُطلَعان على الخطط و التنسيقات باعتبارهما "شريكين محتملين" في المستقبل، كما أبرز التقرير أن التعاون العربي الإسرائيلي ازداد ضمن "سنتكوم" ، خاصة في مجالات تبادل بيانات الرادار والدفاع الجوي.

وأشار التحقيق إلى أن قطر شعرت بالخيانة إثر قصف إسرائيلي استهدف أراضيها ، دون أن تتلقّى أي تحذير مسبق من أجهزة الاستطلاع الأمريكية ، رغم الشراكة الأمنية القائمة، وهو ما أثار سخطًا واسعًا في الدوحة ودفعها إلى إصدار إدانات رسمية، ترافقت مع مواقف تنديد مشابهة من بقية الدول العربية المشاركة في هذا التنسيق.

وتختم الصحيفة تقريرها بالإشارة إلى أن التعاون العسكري مستمر حتى الآن، ويتضمن مشروعات مشتركة في مجال الأمن السيبراني والفضاء الإلكتروني، إلى جانب خطط مستقبلية لتنسيق الردود الإعلامية على "حملات الخصوم" في المنطقة.**[10]**

وفي سياق التسريبات نشر موقع Intelligence Online وهو موقع إخباري وتحليلي فرنسي-إنجليزي مختص في الشؤون الاستخباراتية والعلاقات السرية أن تعاونا بين قطر وإسرائيل ظهر إلى العلن بسبب نزاع قانوني في إسرائيل حيث كشف أن شركة أمنية إسرائيلية "SDEMA Group" لها علاقة بكوادر من ''الشاباك'' والموساد كانت تسعى لتقديم خدمات أمنية وتقنية لقطر في هذا الإطار.**[11]**

وفي ابريل 2025 و في خطوة لافتة، شاركت قطر في مناورات "إينيواخوس 2025" الجوية التي تستضيفها اليونان إلي جانب إسرائيل، ولهذه المشركة أبعاداً جيوسياسية تتعلّق بمستقبل العلاقات بينهما فمن خلال طبيعة التمرين الذي هو تدريب جوّي متعدّد الجنسيات يُقام سنوياً، ويهدف إلى التنسيق بين الدول المشاركة و تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتبادل الخبرات، والمساهمة في تحسين الجاهزية القتالية من خلال تنفيذ عمليات جوّية متنوّعة في بيئة تدريبية واقعية.

وينتج عن هذه المناورات التنسيق والتعاون علي المستوى الأمني والعسكري بين الدول المشاركة، وتبادل المعلومات الفنية والاستخباراتية، ما يجعلها تتجاوز البعد التدريبي البحت إلى شكلٍ من التعاون الأمني غير المعلن الذي يعكس تطوراً في طبيعة العلاقات بين هذه الدول، ومن ضمنها قطر وإسرائيل.

الفصل الثالث: التطبيع الإعلامي و الثقافي

1. قناة الجزيرة من التبرير المهني إلى التوظيف السياسي



قناة الجزيرة أثناء استضافتها للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي

منذ تأسيسها عام 1996، لم تكن قناة الجزيرة مجرّد وسيلة إعلامية حرة و مستقلة كما تروّج لنفسها، بل أداة استراتيجية في يد دولة قطر تُدار وفق محددات السياسة الخارجية للدوحة، فقد أدركت قطر مبكراً أن قوتها الجغرافية والاقتصادية وحدها لا تكفي لتأمين نفوذ إقليمي مؤثر، فوظّفت الإعلام، عبر إنشاء الجزيرة، كأداة للنفوذ الناعم تعوّض محدودية القدرات الصلبة، وتمكّنها من بناء حضور سياسي أكبر ، ومن خلال هذه المنصّة، تمكّنت الدوحة من التدخل إعلامياً في أزمات المنطقة والتأثير في الرأي العام العربي بما يخدم حساباتها الإقليمية والدولية، ووراء الخطاب التحرّري الذي ترفعه القناة، تتجلى وظيفة سياسية واضحة، إذ تستخدم الجزيرة تغطياتها الانتقائية لخدمة أجندات

الدوحة ، فتُبرز إنجازات حلفاء قطر عبر برامج دعائية غير مباشرة، بينما تعتمد أسلوب الاستقصاء الهجومي والتشهير الإعلامي ضد خصومها لتقويض مكانتهم السياسية، وتعمل بذلك على إعادة صياغة الوعي العربي بما يتماشى مع مصالح قطر وتحالفاتها مع قوى غربية وإقليمية.

وفي ملف الصراع الإسرائيلي، تتجلى الازدواجية بأوضح صورها، فبينما تُقدّم الجزيرة نفسها كمنبر للمقاومة الفلسطينية، تفتح شاشتها في الوقت ذاته لمسؤولين وضباط إسرائيليين لتقديم روايتهم بحجة "الرأي والرأي الآخر "، هذا التناقض يمثل نهج النظام القطري الرسمي، الذي يسعى للموازنة بين خطاب دعم فلسطين من جهة، والحفاظ على علاقاته الوثيقة بواشنطن وتل أبيب من جهة أخرى، وقد بلغ هذا التناقض حدّ الاعتراف العلني، حين نشر مدير مكتب الجزيرة في إسرائيل، وليد العمري، مقالاً في صحيفة هآرتس الإسرائيلية بعنوان "قتل حامل الرسالة" أقرّ فيه بأن القناة لعبت دوراً محورياً في كسر العزلة الإعلامية عن إسرائيل، ودعا السلطات الإسرائيلية إلى دعم الجزيرة بوصفها القناة العربية الوحيدة التي تستضيف مسؤولين إسرائيليين وتتيح لهم مخاطبة الجمهور العربي مباشرة، مشيرا إلى أنّ إسرائيل كانت، قبل انطلاق قناة "الجزيرة"، من أكثر الدول عزلة في منطقة الشرق الأوسط، ومؤكداً أنه لولا الدور الذي قامت به القناة لما حظيت إسرائيل بهذا القدر من الحضور في الوعي العربي، على حدّ تعبيره، وأضاف أنّه حتى عام 1996، تاريخ تأسيس الجزيرة، لم يكن معظم الجمهور العربي قد شاهد إسرائيلياً واحداً على شاشات التلفزة العربية، إذ ظلّ الإعلام العربي مغلقاً أمام الأصوات الإسرائيلية إلى أن جاءت الجزيرة لتُحدث تحولاً لافتاً وتفتح المجال أمام ظهورهم في الفضاء الإعلامي العربي.

كما كشفت مداولات داخلية في الحكومة الإسرائيلية عن إدراك تل أبيب لأهمية الجزيرة في تحسين صورتها دولياً، إذ حذّر مسؤولون في وزارة الخارجية الإسرائيلية مكتب رئيس الوزراء من خطورة فرض قيود أو عقوبات على القناة، مؤكدين أن أي مساس بنشاطها قد يضر بإسرائيل، وتُظهر هذه المداولات أن الجزيرة لا تُعتبر عدواً لإسرائيل بقدر ما تُعدّ شريكاً وظيفياً في إعادة تشكيل صورتها الإعلامية ضمن العالم العربي.

ورغم استمرار القناة في إنتاج مواد وثائقية تنتقد الاحتلال وتُبرز معاناة سكان غزة، فإنها في المقابل تُتيح منابرها الحوارية للمسؤولين الإسرائيليين للدفاع عن جرائمهم بلغة باردة محصّنة بادعاءات المهنية، وهنا يتجلى أخطر أشكال التناقض، إذ تُسهم القناة في تفكيك الموقف العربي التقليدي من إسرائيل، وتطبيع حضورها في الفضاء الإعلامي العربي، كما أن القناة ساهمت، بمرور الوقت، في إدخال المصطلحات الإسرائيلية إلى اللغة الإعلامية العربية، مثل استخدام تعبير "الجيش الإسرائيلي" بدلاً من "قوات الاحتلال" ، و "الاشتباكات" بدلاً من "الاعتداءات"، وهو تحول لفظي يشكّل جزءًا من عملية تطبيع لغوي متدرّج تُسهم في تمييع صورة الاحتلال، وتمثل في جوهرها إعادة إنتاج لوجه الاحتلال بملامح مقبولة تندمج تدريجياً في الوعي الإعلامي العربي.

لقد نجحت القناة من خلال هذا المسار المزدوج الإعلامي واللغوي في إعادة تشكيل الحسّ الجمعي تجاه إسرائيل، بحيث انتقل التطبيع من مستوى الخطاب السياسي إلى بنية اللغة ذاتها، و هو ما يجعل الجمهور العربي يتعامل مع الرواية الإسرائيلية بوصفها وجهة نظر لا عدوانا، فبعد أن كان ظهور الإسرائيلي في الإعلام العربي خيانة ، أصبح اليوم بسبب هذا الانفتاح

الممنهج أمراً مقبولاً، وهو ما يمهد نفسياً لتقبّل فكرة التعامل مع إسرائيل كواقع طبيعي لا ككيان احتلالي، بهذا المعنى، تحولت الجزيرة تحت شعار المهنية والحياد، إلى أداة ترويج غير مباشرة للسياسات الإسرائيلية، وإلى ذراع ناعمة لسياسة الدوحة التي توظف الإعلام لخدمة مصالحها وحلفائها، ولو على حساب قضايا الأمة المركزية.

وكشف العدوان الإسرائيلي الأخير علي غزة، عن ازدواجية واضحة في الخطاب الإعلامي بين قناتي الجزيرة العربية والإنكليزية فبينما اتسمت القناة العربية بخطاب عاطفي موجه للجمهور العربي، يُظهر تعاطفًا مع المقاومة الفلسطينية، اختارت النسخة الإنكليزية نهجًا مغايرا تماما، يتبنّى خطابًا غربيًا، هذا التباين في التناول دفع وزارة الخارجية الأميركية إلى مطالبة قطر بتخفيف حدة خطاب الجزيرة العربية دون الإنكليزية، وقد أشار معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى إلى أن انقسام الشبكة إلى قسمين عربي وإنكليزي يُتيح لقطر إيصال روايتين مختلفتين لجمهورين متباينين، بحيث لا يتشكّل لدى كل جمهور التصور نفسه عن القضايا المثارة.

وتجلّت ازدواجية المعايير أيضًا في ترتيب الأولويات والاهتمامات؛ إذ ركزت النسخة العربية على القضية الفلسطينية ومحاور الصراع العربي الإسرائيلي، في حين اتسعت أجندة النسخة الإنكليزية لتشمل موضوعات دولية أكثر تنوعًا، مراعية اهتمامات الجمهور الغربي ، كما انعكس الاختلاف في معجم المصطلحات المستخدم فبينما تُبرز القناة العربية "الشهيد" تعتمد القناة الإنكليزية مصطلحات مثل "قتيل" و"الجدار الأمني"، بدل جدار الفصل العنصري وهو ما يُسهم في تمييع الفوارق بين الجلاد والضحية، علاوة على ذلك، بدت القناة الإنكليزية أكثر

انفتاحًا من العربية على استضافة محللين وسياسيين إسرائيليين لتقديم وجهة نظر تل أبيب، في تناقض صارخ لرواية حدث واحد بلُغتين تخدمان جمهورين مختلفين وأجندتين متباينتين.

ويذكر ريفيل في كتابه "قطر وإسرائيل ... ملف العلاقات السرية" أن القيادة القطرية فتحت المجال الإعلامي لقناة الجزيرة لاستضافة رموز إسرائيلية وإتاحة منابرها لهم، في خطوة هدفت إلى تطبيع الوجود الإسرائيلي في الوعي العربي وتلميع صورته ، وقد شكّلت هذه السياسة تحولًا جذريًا في الموقف القطري من القضية الفلسطينية.

2. التطبيع الثقافي والرياضي



صورة للفريق الإسرائيلي المشارك في بطولة العالم المدرسية لكرة اليد في قطر مارس 2018

في الإطار الثقافي والرياضي للعلاقات القطرية الإسرائيلية، برزت خلال العقدين الأخيرين مظاهر متعددة للتقارب غير

المعلن بين الجانبين، من خلال مبادرات في مجالي التعليم والرياضة، عكست توجهًا قطريًا نحو إظهار انفتاح ثقافي ورياضي يتجاوز حدود القطيعة الرسمية المعلنة مع إسرائيل.

فعلى الصعيد الثقافي والتربوي، أشار معهد "رصد السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي" الإسرائيلي، في تقرير صدر بتاريخ 8 ديسمبر 2021، إلى أن قطر قامت بإجراء تعديلات على مناهجها الدراسية، تضمنت حذف نصوص كانت تُصنّف بأنها معادية للسامية أو مشيدة بحركة حماس، وشملت التعديلات حذف فقرات من كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الحادي عشر كانت تتحدث عن "سيطرة اليهود على الأسواق المالية العالمية" وتصفهم بأنهم "خائنون وغير أخلاقيين ويقتلون الأنبياء"، كما أزيلت نصوص كانت تمجد هجمات حركة حماس الصاروخية على إسرائيل وتدعو إلى الجهاد، وقد اعتبر رئيس المعهد "ماركوس شيف" أن هذه التغييرات تمثل "تحسناً ملحوظاً" في الخطاب التعليمي القطري، وإن كان الطريق لا يزال طويلاً نحو إزالة جميع أشكال التحريض في المناهج**[13]**.

وفي سياق التطبيع الثقافي ، أشار " ريفيل" في كتابه أنه خلال زيارة بيريز للدوحة في يناير 2007 التقى بعدد من الطلاب المنتسبين إلى فروع الجامعات الأمريكية في "قرية التعليم" التي تُعد من أبرز المشاريع التعليمية في قطر، وقد بلغت تكلفتها مليارات الدولارات، و شكّلت هذه الزيارة لحظة لافتة حين وجّه الأمير حمد بن خليفة دعوةً مفتوحة للطلاب الإسرائيليين للالتحاق بالدراسة في تلك المؤسسات الأكاديمية**[14]** .

وفي 2017 مولت مؤسسة الدوحة للأفلام فيلماً بعنوان "كأس الانتصار" لمخرج إسرائيلي سبق أن عمل كجندي في سلاح الجو الإسرائيلي، ما أثار موجة اعتراض داخل الأوساط الثقافية القطرية، إذ وقّع عشرات الفنانين القطريين رسالة احتجاج وُجّهت إلى المؤسسة، عبّروا فيها عن رفضهم القاطع لتمويل عمل سينمائي لمخرج يحمل جنسية إسرائيلية.

أما على الصعيد الرياضي، فقد كانت الرياضة أحد أبرز ميادين الحضور الإسرائيلي في قطر، بما يعكس بعداً دبلوماسياً ناعماً للعلاقات بين الطرفين، إذ شاركت اللجنة الأولمبية القطرية، إلى جانب إسرائيل، في تمويل استاد الدوحة في مدينة سخنين داخل إسرائيل، والذي أطلق عليه اسم الدوحة، و جاءت هذه المبادرة عقب لقاء جمع بين النائب العربي في الكنيست أحمد الطيبي والأمين العام للجنة الأولمبية القطرية الشيخ سعود بن عبد الرحمن آل ثاني.

و تواصلت مظاهر التعاون الرياضي حين أعلنت قطر، بعد فوزها باستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، موافقتها على مشاركة إسرائيل في البطولة إذا تأهلت رسمياً، وهو ما مثّل سابقة في التعامل الرياضي العلني بين الجانبين، وتكررت مشاركة الرياضيين الإسرائيليين في مختلف المنافسات التي نظمتها قطر

- في عام 2008، أصبحت شاحار بئير أول لاعبة تنس إسرائيلية

تشارك في بطولة محترفة في الخليج العربي، حيث خاضت منافسات بطولة قطر المفتوحة للسيدات، وكررت مشاركتها عام 2012.

- في عام 2014، شارك السباحون الإسرائيليون في بطولة العالم للسباحة بالدوحة.
- في عام 2016، شارك ثنائي كرة الطائرة الشاطئية الإسرائيلي شون فايغا وأرييل هيلمان في بطولة قطر الدولية.
- في عام 2018، شهدت الدوحة سلسلة من المشاركات الإسرائيلية في بطولات التنس، وكرة اليد للمدارس، والجمباز والفروسية.
- وفي عام 2019، عُزف النشيد الوطني الإسرائيلي في الدوحة بعد فوز لاعب الجمباز الإسرائيلي ألكسندر شاتيلاوف بالميدالية الذهبية في بطولة كأس العالم للجمباز الفني، كما شارك الرياضيون الإسرائيليون في بطولة العالم لألعاب القوى في العام نفسه.
- واستعانت قطر في حملتها الترويجية لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022 بمشهدٍ تضمّن مشاركة طفلٍ إسرائيلي، وذلك ضمن الفيلم التعريفي الذي عُرض أمام أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) ، وقد عبّر الطفل خلال العرض عن تأييده لتنظيم قطر للبطولة، مؤكداً تطلّعه إلى اليوم الذي يشارك فيه المنتخب الإسرائيلي إلى جانب المنتخبات العربية في منافسات كأس العالم، حيث تسود " روح المصافحة والتقارب" بين الجانبين

، وانتهى المشهد بمصافحة الطفل الإسرائيلي لطفلٍ عربي، في إشارة إلى رسالةٍ رمزية تُبرز فكرة " التعايش والسلام " التي أرادت الحملة القطرية إبرازها أمام الفيفا.

وتُبرز هذه الوقائع أن المجالين الثقافي والرياضي تحولا إلى أدوات للتقارب الرمزي والسياسي بين قطر وإسرائيل، إذ استخدمتهما الدوحة لإظهار صورة "الدولة المنفتحة والمتسامحة"، فيما اعتبرته الأوساط الإسرائيلية مؤشراً على تطبيع عملي رغم غياب العلاقات الدبلوماسية الرسمية، و بهذا المعنى، يمثل هذا المسار الثقافي والرياضي أحد أبعاد التطبيع بين الجانبين، يجري تمريره عبر قنوات التعليم والثقافة والرياضة.

الفصل الرابع: التناقض الأخلاقي والسيادي

1. التناقض مع مبدأ دعم القضية الفلسطينية الذي تدّعيه الدوحة

يوظف النظام القطري القضية الفلسطينية كوسيلة لإبراز نفوذه وتعزيز حضوره الإقليمي، ويقدِّم نفسه منذ مطلع الألفية الجديدة بوصفه من أبرز الداعمين للقضية الفلسطينية، سواء عبر المساعدات الإنسانية لغزة أو عبر تبنّي خطابٍ إعلامي يدّعي الانحياز للمقاومة أو الوساطات الدبلوماسية، غير أن تحليل العلاقات الفعلية بين الدوحة وتل أبيب يُظهر مفارقة جوهرية تفند هذا الادعاء وتضعه في موضع الشك، فبينما ترفع الدوحة شعارات الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، تمضي في الوقت ذاته في بناء علاقات متشعبة مع إسرائيل تشمل مجالات سياسية واقتصادية وإعلامية وحتى أمنية، ما يجعل خطابها المعلن أقرب إلى أداة توظيف سياسي منه إلى التزام مبدئي فالمساعدات الإنسانية التي تدعي قطر أنها التزام أخلاقي تجاه الفلسطينيين، تتم إدارتها وتنسيقها مع السلطات الإسرائيلية وتخضع للمراقبة الدقيقة، بما يمنح تل أبيب قدرة إضافية على التحكم في تفاصيل الحياة اليومية للفلسطينيين، وقد أدركت تل أبيب مبكرًا أنّ الفوضى القابلة للانفجار في غزة يمكن أن تهدد أمنها الداخلي، ولذلك وجدت في قطر شريكًا مثاليًا لتمويل مشاريع إعادة الإعمار، بما يضمن استمرار الهدوء دون معالجة جذور الصراع، وهو ما يعكس ازدواجية وظيفية في الدور الإقليمي للدوحة .

ويتعزّز هذا التناقض من خلال الأداء الإعلامي لقناة الجزيرة، التي تُعدّ الذراع الأبرز للسياسة الخارجية القطرية التي ساهمت في تبييض صورة الاحتلال وإعادة إنتاج روايته ضمن خطاب إعلامي عربي، ما أسهم في تطبيعٍ ناعمٍ مع إسرائيل على المستوى الذهني والجماهيري أو عبر الوساطات الدبلوماسية التي لا تقوم على مبدأ إنهاء الاحتلال أو حماية الحقوق الفلسطينية وتعكس دورا وظيفيا يخدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.

إنّ علاقة قطر بإسرائيل تتنافى بوضوح مع مبدأ دعم القضية الفلسطينية الذي تتغنّى به الدوحة، إذ تُدار هذه العلاقة بمنطق يجعل من فلسطين ورقة نفوذٍ إقليمي، لا التزامًا مبدئيًا بعدالة قضية شعبٍ يرزح تحت الاحتلال، وبذلك يظهر الموقف القطري بوصفه جزءًا من استراتيجيةٍ تهدف إلى تكريس النفوذ السياسي والإعلامي أكثر من كونه تعبيرًا عن انحيازٍ حقيقي للمقاومة أو للقيم التي تدّعي قطر تمثيلها.

2. الموقف الشعبي القطري من التطبيع

على الرغم من تعدد قنوات التواصل القطري، المباشر وغير المباشر، مع إسرائيل، فإن الموقف الشعبي في قطر ظلّ رافضًا لأي مسار تطبيعي مع الكيان الإسرائيلي، وتبرز مذكرات مهندس هذه العلاقات ومدير أول مكتب تمثيل إسرائيلي في الدوحة، الدبلوماسي الإسرائيلي سامي ريفيل، المعنونة بـ «قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرّية»، كوثيقة مهمة تكشف خلفيات هذا الاختراق الإسرائيلي، ومسارات تطوره بين الصعود والتراجع، ودور الحكومة القطرية في الدفع به، مقابل المقاومة الشعبية التي واجهته، فضلًا عن حجم المصالح الكامنة وراء هذه

العلاقات، والمواقف الخليجية والعربية المعارضة لها، وتبدّلها بين العلنية والتخفي.

ويذكر ريفيل في كتابه أن هناك رفضا شعبيا واسعا لخطوة افتتاح مكتب تمثيل إسرائيلي في الدوحة، حيث عبّرت قوى وهيئات أهلية، إلى جانب مواطنين عاديين، عن ممانعة هادئة ولكنها حازمة في مواجهة السياسات الرسمية الداعمة للتطبيع انسجاما مع الرفض الشعبي والموقف العربي العام من التطبيع، خاصة الموقف الشعبي السعودي المناهض للتقارب مع إسرائيل، ما أسهم في تحجيم اندفاعة التطبيع القطرية، ودفع السلطات إلى التراجع الجزئي أو المداراة السياسية في هذا الملف، ويضيف "ريفيل" إلى أن عددًا كبيرًا من القطريين أبدوا دهشتهم من وجود إسرائيليين في بلادهم، إذ كان معظمهم قد سمع فقط بوجود مكتبٍ إسرائيلي في الدوحة، وظنّ أن الحديث عن افتتاح مكتبٍ تجاريٍّ لإسرائيل هناك لا يتجاوز الإطار النظري. **[15]**

ويذكرٍ في كتابه أنّ العديد من المسؤولين في مواقع السلطة، إضافةً إلى المواطنين العاديين، كانوا يرفضون فكرة التطبيع مع إسرائيل وأنه يمكن إدراك الوضع الصعب لإسرائيل في الرأي العام القطري من خلال استطلاع نادر للرأي أجري في مايو 1997، أي بعد سنة من فتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة عندما نشرت صحيفة الوطن القطرية في عنوانها الرئيسي نتائج استطلاع عن العلاقات الرسمية مع إسرائيل، وجاءت النتيجة بأن 91% ممن شملهم الاستطلاع أعربوا عن تأييدهم لإغلاق مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر، في مقابل 4% فقط اعترضوا على ذلك، و 5٪ امتنعوا عن الإدلاء بآرائهم.**[16]**

3. أثر العلاقة على السيادة القطرية :هل قطر فاعل مستقل أم أداة في خدمة تحالفات كبرى؟

بعد خروج قيادة حماس من دمشق سنة 2012، استضافت قطر قيادات الحركة وأنشأت مكتبًا لحماس في الدوحة بحجة توفير ملاذٍ سياسي آمن، لتصبح قطر مركزًا رئيسيًا للاتصالات غير المباشرة بين الحركة وكلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، غير أن إنشاء المكتب لم يكن خطوةً مستقلة أو نابعة من قناعة قطرية خالصة، بل جاء بناءً على تنسيق مباشر مع واشنطن وتل أبيب، وفق ما أكدته تقارير واشنطن بوست ، التي أوضحت أن استضافة الدوحة لقيادات حماس كانت جزءًا من هندسة أمريكية تهدف إلى الإبقاء على قناة تواصل يمكن ضبطها ومراقبتها، وقد اعترفت قطر بذلك لاحقًا على لسان سفيرها في واشنطن، الذي لجأ إلى صفحات صحيفة "وول ستريت جورنال" للدفاع عن دور قطر في الوساطة ، وفي مقال رأي، قال الشيخ مشعل بن حمد آل ثاني إن قطر تريد مواجهة "الروايات الكاذبة" حول سبب استضافتها لكبار قادة حماس لفترة طويلة، وكتب حينها: " افتتح المكتب السياسي لحركة حماس في قطر عام 2012 بعد طلب من واشنطن لإقامة خطوط اتصال غير مباشرة مع حماس". وقال إن المكتب كان يستخدم في كثير من الأحيان في جهود الوساطة "لتهدئة الصراعات في إسرائيل والأراضي الفلسطينية"، وأضاف "لا ينبغي الخلط بين وجود مكتب لحماس والتأييد، بل إنه ينشئ قناة مهمة للتواصل غير المباشر".[17] كما أكد وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن هذه المعلومات بعد الهجوم الإسرائيلي الأخير على الدوحة.

بمعنى آخر، أُنيط بقطر أن تكون "صندوق البريد" الذي تنقل عبره الرسائل بين الأطراف المتصارعة، فتخفف العبء السياسي عن الولايات المتحدة وتوفر لإسرائيل طرفًا عربيًا قادرًا على تمرير التفاهمات دون كلفة سياسية مباشرة، وتُظهر الوقائع أن قطر ليست فاعلًا مستقلًا بالمعنى الكامل، بل تتحرك ضمن هوامش محددة ترسمها الولايات المتحدة وإسرائيل.

شهادات حول التطبيع القطري مع إسرائيل

- معهد الأمن الإسرائيلي وهو من أبرز مراكز البحث الاستراتيجية في إسرائيل، التي تسهم في تحليل السياسات وصياغة القرارات الوطنية والدولية، في إحدى الدراسات التي نشرها المعهد، أشار إلى أن النظام القطري لعب دورا كبيرا في خدمة مصالح إسرائيل في عدة مناسبات رغم انتقاده لبعض السياسات القطرية[18].
- العميد المتقاعد والخبير الاستراتيجي د. عمر الردّاد : صرح بعد الهجوم الإسرائيلي علي الدوحة بقوله إن العلاقة الاستخباراتية الإسرائيلية القطرية قوية ولن تتأثر رغم الهجوم مشيرا إلي أن رئيس الموساد "برنياع" وغيره من ضباط الاستخبارات الإسرائيلية و من الوفود المفاوضة زارت الدوحة أكثر مما زارت عواصم ما يسمى "السلام الإبراهيمي" وأكثر مما زارت عمان والقاهرة.
- الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني حافظ البرغوثي : النظام القطري لعب دورا هداما في الساحة الفلسطينية و أسهم في تكريس الانقسام الفلسطيني[19].
- الباحث في العلاقات الدولية سامي المرشد : النظام القطري كان الأداة الإسرائيلية التي تنفذ بها أجندتها وخاصة شق الصف الفلسطيني الذي أضر كثيرا بالقضية الفلسطينية[20].

- عضو المكتب السياسي لحزب (الشعب) الفلسطيني وليد العوض : النظام القطري يستخدم بعض العطايا والأموال للتغطية على دوره التطبيعي الذي بات يتجه بمسارين سياسي و أمني[21].

- في ورقة بحثية صادرة عن «المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية» (ميتافيم) ، تحت عنوان «إسرائيل وقطر: علاقات الظل والقضية الفلسطينية»، للباحث في المعهد والمحاضر عن دول الخليج في جامعة بن غوريون، ميخائيل يعاري، نوه بالعلاقات التي تجمع إسرائيل بقطر، و طالب بضرورة تفعيلها أكثر عبر «المواظبة على بناء الثقة بين الجانبين ». ووفق الورقة البحثية، تبنّت قطر على مر السنين موقفاً إيجابيا من إسرائيل أملته مصالحها الوطنية[22].

توصيات

- **تفعيل الرفض الشعبي للعلاقات القطرية الإسرائيلية**

يُوصى بإيلاء أهمية أكبر للموقف الشعبي القطري الرافض للتطبيع مع إسرائيل، باعتباره تعبيرًا عن الوعي الجمعي العربي والإسلامي الداعم للقضية الفلسطينية، والعمل على تحويل هذا الرفض إلى رافعةٍ ضاغطةٍ نحو مراجعة السياسات الرسمية التي تتعارض مع هذا التوجه.

- **تعزيز القنوات الشعبية والإعلامية المناهضة للتطبيع**

ينبغي دعم المنصات الإعلامية والمجتمعية التي تُعبّر عن الرفض الشعبي للعلاقات مع إسرائيل، بما يضمن تشكيل رأي عام واعٍ بمخاطر التطبيع وأبعاده السياسية والثقافية، ويساهم في بناء مقاومة قائمة على الوعي والمبادرة.

- **تعزيز أدوات المقاومة الناعمة للتطبيع**

ضرورة تعزيز الأنشطة والفعاليات السياسية والإعلامية والثقافية والعلمية التي تركز على خطورة التطبيع وآثاره على العالم العربي والإسلامي، وانعكاسه على القضية الفلسطينية.

- **تشجيع التعاون الاقتصادي العربي الداخلي**

لتعويض أي تأثير سلبي للعلاقات القطرية الإسرائيلية على المصالح العربية المشتركة.

- **تعزيز الإعلام البديل**

دعم قنوات إعلامية عربية مستقلة تقدم تحليلات نقدية وموضوعية حول العلاقات الإقليمية.

- **تشجيع الدراسات المستقلة**

دعم البحوث التي تتناول العلاقات القطرية الإسرائيلية دون رقابة أو تأثير سياسي.

- **توثيق الأدلة**

إنشاء أرشيف متكامل لتصريحات مسؤولي قطر وإسرائيل والوثائق الرسمية لتسهيل التحليل المستقبلي.

الخاتمة

تُظهر دراسة مسار العلاقات القطرية الإسرائيلية أنّ المستفيد الوحيد من هذا المسار كانت إسرائيل، التي حققت من خلاله هدفين استراتيجيين في آنٍ واحد، فمن جهة نجحت في كسر طوق العزلة الإقليمية الذي لازمها منذ قيامها، وتمكنت من ترسيخ وجودها السياسي داخل منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الجيوستراتيجية، بحكم موقعها الحيوي على طرق التجارة والممرات البحرية التي تتزايد أهميتها مع انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي نحو الشرق، كما أن منطقة الخليج، بما تمتلكه من احتياطات نفطية وغازية هائلة وفوائض مالية ضخمة واستثمارات مؤثرة في الاقتصاد الدولي، ولما تمثله من ركيزة أساسية في دعم حركة المقاومة الفلسطينية سياسيًا وماليًا وإعلاميًا ظلّت هدفًا دائمًا للمحاولات الإسرائيلية لاختراقه منذ احتلال فلسطين عام 1948. وتزايدت هذه الأهمية بعد سقوط نظام الشاه في إيران، الذي كان المزود الرئيسي لإسرائيل بالنفط، ومن جهة أخرى، جنت إسرائيل مكاسب كبيرة من التنسيق الأمني و اقتصادية من التعاون التجاري وصفقات السلاح غير المعلنة التي تجري عبر وسطاء وشركات تعمل بطرق غير مباشرة.

وتُظهر التجربة القطرية في مسار علاقاتها مع إسرائيل أنّ الدوحة لم تحقّق من هذه العلاقة مكاسب حقيقية سوى مكسبٍ دبلوماسيٍّ رمزيٍّ يوحي بقدرتها على الوساطة، بينما خسرت جوهر استقلالها السياسي والأخلاقي، و تكبّدت خسائر سياسية

ومعنوية واضحة، كان أبرزها تراجع مكانتها في العالم الإسلامي وانكشاف محدودية استقلال قرارها السيادي، فقد تحوّل الدور القطري إلى مجرّد تنفيذٍ لسياسات مرسومة مسبقًا من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما أقرّ به وزير خارجيتها صراحةً حين أكد أن التطبيع المقنّع" تحت شعارات الوساطة الإنسانية التي تقوم بها بلاده يأتي في إطار خطة أمريكية لفتح قناة غير مباشرة بين الأطراف المتصارعة ، لا بوصفها خيارًا وطنيًا مستقلًا وهو ما شكّل أول مساسٍ بسيادتها، ثم جاء القصف الإسرائيلي الذي طال أراضيها ليكشف ضعف تلك السيادة التي تُقدَّم في خطابها الرسمي بوصفها دليلًا على القوة والحياد.

كما أن التطبيع القطري مع إسرائيل يُعدّ من أبرز العوامل التي تُسهم في تمكين إسرائيل من التمادي في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، ويشجّعها على مواصلة ارتكاب المجازر، وانتهاك المقدسات، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، ويمنح هذا التطبيع الولايات المتحدة مبرّرًا لتقديم مبادرات سلام أكثر إجحافًا بحق الفلسطينيين، إذ تنظر الإدارة الأمريكية إلى هذا النوع من التطبيع باعتباره تعبيرًا عن قبولٍ عربيٍّ كامل بإسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية، لاسيّما في ظلّ حكم ترامب المعادى للفلسطينيين ومن شأن السياسات التطبيعية القطرية أن تهيئ لصنّاع القرار في واشنطن بيئةً تسهّل تبنّي حلولٍ تخدم المصالح الإسرائيلية دون اعتبارٍ للمطالب الفلسطينية.

لقد تحوّل التطبيع القطري مع إسرائيل المتستر خلف الوساطة التي تقدم بوصفها مبادرة إنسانية مستقلة إلى أداةٍ ضمان الاستراتيجية الأميركية والإسرائيلية في "إدارة الأزمات" هدفها ضبط الفاعلين الفلسطينيين واحتواؤهم في مسارات تفاوضية لا تمسّ جوهر الاحتلال، لتصبح الدبلوماسية القطرية واجهةً لتنفيذ

سياسات تُرسم خارج حدودها، في ظل منظومة أمنيةٍ وعسكريةٍ تتصدرها قاعدة العديد الأميركية، التي تمثل أبرز مظاهر الارتباط البنيوي بين الدوحة وواشنطن.

ويبرز هذا التوجه أيضًا في التطبيع في مجال الإعلام، الذي تجسده قناة "الجزيرة"، التي تمثل أداة ناعمة لخدمة التوجهات الغربية في المنطقة، إذ ساهمت في إدخال الحضور الإسرائيلي إلى الفضاء الإعلامي العربي في إطارٍ "موضوعي"، مما أضعف مقاومة الرأي العام لفكرة التطبيع في المنطقة على حساب القضية الفلسطينية.

المراجع

- [1] الصفحة رقم 19 من كتاب "قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية" المؤلف سامي ريفيل أول رئيس للمكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة
- [2] الصفحة رقم 20 من كتاب "قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية" المؤلف سامي ريفيل أول رئيس للمكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة
- [3] إحدي البرقيات الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية التي سربت من قبل الويكيليكس وتشير إلى أن المكتب الإسرائيلي كان بمثابة سفارة إسرائيلية في قطر بالنظر لنشاطه

https://wikileaks.org/plusd/cables/07DOHA1047_a.html

- [4] اعتراف وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن أن العلاقات مع اسرائيل لم تنقطع منذ 1997

https://www.foxnews.com/video/6345897020112

- [5] تصريح لرئيس المكتب التجاري الإسرائيلي عام 1999 - 2001 إيلي أفيدار في مقابلة تلفزيونية أكد فيه أن المكتب لم يغلق رغم ادعاء النظام القطري ذلك.

https://www.youtube.com/watch?v=DzK1CbluLMY

- [7] تغريدة للسفير الإسرائيلي في واشنطن يشكر قطر علي إدخال المساعدات في غزة انسجاما مع مصالح إسرائيل الظرفية.

https://x.com/AmbDermer/status/1069949113029021696

- [8] تقرير موقع «kapitalis »

https://kapitalis.com/tunisie/2020/08/19/les-relations-entre-le-qatar-et-israel-remontent-aux-annees-1990

- [9] برقية ويكيليكس عن حجم التبادل التجاري بين قطر وإسرائيل

https://wikileaks.org/plusd/cables/08DOHA301_a.html

- [10] واشنطن بوست : التعاون العسكري بين قطر وإسرائيل
https://www.washingtonpost.com/national-security/2025/10/11/us-israel-arab-military-leaked-documents

- [11] تقرير موقع Intelligence Online

https://www.intelligenceonline.com/middle-east-and-africa/2024/02/28/israel-questions-future-of-business-ties-with-doha,110185490-art

- [12] الصفحة رقم 72 من كتاب "قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية" المؤلف سامي ريفيل أول رئيس للمكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة
- [13] تقرير معهد "رصد السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي حول تغيير المناهج الدراسية في قطر .

https://www.impact-se.org/wp-content/uploads/Review-of-Changes-and-Remaining-Problematic-Content-in-2021%E2%80%932022-Qatari-Textbooks-Annual-Report.pdf

- [14]الصفحة رقم 280 من كتاب "قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية" المؤلف سامي ريفيل أول رئيس للمكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة
- [15]الصفحة رقم 22 من كتاب "قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية" المؤلف سامي ريفيل أول رئيس للمكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة
- [16] الصفحة رقم 13 من كتاب "قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية" المؤلف سامي ريفيل أول رئيس للمكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة

- **[17]** اعتراف السفير القطري في واشنطن حول استضافة مكتب حماس

https://www.wsj.com/opinion/qatar-is-the-mideasts-honest-broker-hamas-israel-america-middle-east-conflict-peace-19e3cc0f

- **[18]** معهد الأمن الإسرائيلي : قطر خدمت مصالح إسرائيل في كثير من الحالات.

/https://www.inss.org.il/publication/qatar-challenge

- **[19]** الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني حافظ البرغوثي : الدور القطري لعب دورا هداما في الساحة الفلسطينية وإسهم في تكريس الانقسام الفلسطيني.

https://www.youtube.com/watch?v=hpXy7b54gqY

- **[20]** الباحث في العلاقات الدولية سامي المرشد : قطر كانت الأداة الإسرائيلية التي تنفذ بها إجندتها وخاصة شق الصف الفلسطيني الذي أضر كثيرا بالقضية الفلسطينية.

https://www.youtube.com/watch?v=h2_6J7qHMHU

- **[21]** عضو المكتب السياسي لحزب (الشعب) الفلسطيني وليد العوض : قطر تستخدم بعض عطاياها وأموالها للتغطية على دورها التطبيعي الذي بات يتجه بمسارين سياسي و أمني.

https://www.youtube.com/watch?v=ywErfbWFxyM

- المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية: إسرائيل وقطر علاقات الظل والقضية الفلسطينية

https://mitvim.org.il/wp-content/uploads/Dr._Michal_Yaari_-_Israel_and_Qatar_Relations_nurtured_by_the_Palestinian_issue_-_March_2020-1.pdf

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ملخص	2
مقدمة	4
الفصل الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات القطرية الإسرائيلية	8
1. بدايات الاتصال مطلع التسعينات	8
2. افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة 1996	12
3. محطات الانقطاع المعلن والتجديد في الاتصال السياسي	15
4. التطبيع المموه والعودة الناعمة المعلنة	22
الفصل الثاني: التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني	25
1. الوساطة القطرية بين الموقف الإنساني والدور الوظيفي	25
2. قطر غيت تجسيد العلاقات الخفية بين قطر وإسرائيل	28
3. التطبيع الاقتصادي	29
4. التنسيق العسكري والأمني	32
الفصل الثالث: التطبيع الإعلامي و الثقافي	37
1. قناة الجزيرة من التبرير المهني إلى التوظيف السياسي	37
2. التطبيع الثقافي والرياضي	41

الفصل الرابع: التناقض الأخلاقي والسيادي	46
1. التناقض مع مبدأ دعم القضية الفلسطينية الذي تدّعيه الدوحة 2. الموقف الشعبي القطري من التطبيع 3. أثر العلاقة على السيادة القطرية :هل قطر فاعل مستقل أم أداة في خدمة تحالفات كبرى؟	46 47 49
شهادات حول العلاقة بين قطر وإسرائيل	51
توصيات	53
الخاتمة	55
المراجع	58